

تعليمنا في قطر بين التنظير والواقع !!

الأستاذ فيصل المرزوقي

مقدمة :

عندما يكون الحديث عن التعليم فالحديث هنا عن المصير ، مصير أمة مصير شعب ، ومصير وطن يعتمد على هذا المشروع - التعليم - إن صلح فقد صلح الوطن، والعكس صحيح .

عندما طلب مني تقديم ورقة بهذا الخصوص أعترف أنني وجدت نفسي عاجزاً عن لملمة هذا الهم في عدة أوراق ، مع أنني مُشبع بهاجس التعليم ، إذا جاز التعبير ، بل ووجدت نفسي في حيرة بين الاختصار والتوسع ، فالاختصار قد يشوه الواقع ، والتوسع قد يفقد القارئ الرغبة في الإستمرار في القراءة !!

الأكثر من ذلك هو وجع التعمق أكثر ببواطن هذا الهم وما أستجد فيه من عبث العابثين أو سوء تدبير المدبرين ، أعترف أنني وجدت نفسي مصدوماً من خارطة الطريق المتمثلة في مشروع (تعليم لمرحلة جديدة) مع أنني كُنت - ولا زلت - مؤمناً بها ولكن هل يكفي الإيمان لتتحقق الأمانى؟!

مشروع (تعليم لمرحلة جديدة) مشروع من حيث المبدأ كان يمكن أن يمثل منعطفاً في تاريخ قطر، ولكن لسوء اختيار قيادة هذا المشروع وعدم التوفيق فيه، أصبح على النقيض مما أملناه ، والضحية جيل كامل ووطن لا نبالغ بالقول تم تفريره من مستقبله - الشبابي - على المستوى التعليمي والمهني .

قد تكون نظرتي تشاؤمية ولكن أقلها ما كانت لهذه النظرة أن تطل برأسها وتتوسع وتترسخ في شرائح المجتمع ، لو كانت الوقائع والواقع يخالفها .

أتعبتني الورقة ما بين التوسع والاختصار ، ولكن وجدت وبعد توسع كبير أن أختزلها في محطات سريعة أو لنقل قفزات عايشتها العملية التعليمية في قطر نسأل الله الهداية

قدمت هذه الورقة في لقاء الأثنين (٢٠) الدورة الثانية بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١٢

والبصيرة في رؤية خارطة طريق لتصحيح مسار يراه - معظمنا - أتجه بنا إلى غير هدى .
ولمن يريد أن يتوسع فعليه بالمراجع في ذيل الورقة .

مشكلات نظامنا التعليمي :

تكشف المتابعة التاريخية لنظامنا التعليمي في سنواته الممتدة لأكثر من نصف قرن عن أنه يعاني من مشكلتين أساسيتين هما ضعف جودة المنتج، وغير مناسبته لاحتياجات سوق العمل . ومن الأدلة التي يمكن أن نقدمها في هذا الصدد ما جاء في بحث الكفاية التعليمية في المدارس - تجربة قطرية . فقد "كشفت هذا البحث (أنظر الجدول رقم ١) عن ضعف كبير في إنتاجية نظامنا التعليمي حيث لم يتجاوز الذين تخرجوا من المرحلة الابتدائية بدون تخلف أكثر من ٢٠٠ طالب أي ما نسبته ٢١,٨% . كما تسرب من التعليم ما عدده ١٤٣ طالباً بنسبة ١٥,٦% . أما الذين تخرجوا من المرحلة الإعدادية فقد وصل عددهم ٤٠٤ طالباً من مجموع الفوج ٦١٤ طالب أي ما نسبته ٦٥,٨% وهي نسب متدنية . وكذلك الحال في المرحلة الثانوية حيث لم تتجاوز نسبة من تخرج من الفوج أكثر من ٦٣,٤%^١

جدول رقم (١) أعداد ونسب النجاح والرسوب والتسرب لمجموعة من الأفواج الطلابية (قطريون)

المرحلة وسنة بداية الفوج	عدد الفوج	المتخرجون بدون تخلف	النسبة	الراسبون	النسبة	المتسربون	النسبة
الابتدائية ١٩٦٧-١٩٦٨	٩١٨	٢٠٠	٢١,٨%	٥٧٥	٦٢,٦%	١٤٣	١٥,٦%
الإعدادية العامة ١٩٧٠-١٩٧١	٦١٤	٤٠٤	٦٥,٨%	١٣٤	٢١,٨%	٧٦	١٢,٤%
الثانوية العامة ١٩٧٠-١٩٧١	٢٢١	١٤٠	٦٣,٤%	٤٦	٢٠,٨%	٣٥	١٥,٨%

وما ينبغي ملاحظته أن هذه النسب لا تعكس سوى الجانب الكمي أما الجانب الكيفي فتعكسه مستويات التحصيل التي يحققها الطلاب في اختباراتهم المختلفة . علاوة على ذلك، فإن متابعة لإحصاءات التعليم العام والجامعي تكشف عن عدم توازن بين الملتحقين في التخصصات الأدبية والعلمية، إذ تغلب الأولى على الثانية . كما أن أعداد الملتحقين بالتعليم الفني لا تتناسب مع حاجة المجتمع مع هذا النوع من التعليم .

^١ محمد الخليفي . إلى أين يسير نظامنا التعليمي . صحيفة الراية ٤ و ٦ اكتوبر ٢٠٠٩

إصلاح التعليم :

لقد كانت نتائج التعليم سالف الإشارة إليها محل نظر من قبل القائمين على التعليم. وكانت اول محاولة علمية جادة هي تلك التي أشرنا إليها (بحث في كفاية تعليم المدارس - تجربة قطرية) والتي خرجت بالعديد من التوصيات التي شملت جميع مكونات العملية التعليمية من المعلم والإدارة والمبنى المدرسي والمنهج إلخ .

المحاولة الثانية هي التي تمت بالتعاون مع فريق اليونسكو في عام ١٩٩٠ . فقام الفريق بدراسة نظامنا التعليمي وخرج بالعديد من التوصيات . وبعد تلك المحاولة بخمس سنوات تم تشكيل لجنة لدارسة وضع التعليم الراهن في حينه وتقدمت للجنة بأكثر من ٢٠٠ توصية كانت مشابهة من حيث الأسس مع تقرير عمل لجنة اليونسكو .

كما شاركت قطر في وثيقة استشراف مستقبل العمل التربوي في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج سنة ٢٠٠٠ والتي خلصت إلى الكثير من التحديات والتوصيات والمقترحات بشأن العملية التعليمية خلال العقدين القادمين .

وأخيراً نصل إلى المحاولة الرابعة (تعليم لمرحلة جديدة) وقد قام بإعدادها مؤسسة رند (Rand) ولم يخرج تشخيصها لمشاكل نظامنا التعليمي عن غيرها من المحاولات . لكن الجديد في هذه المحاولة هو أنها حاولت إصلاح النظام خارجه، وذلك بإنشاء نظام جديد منفصل عن النظام السابق هو (المجلس الأعلى للتعليم) .

والواقع أن مؤسسة رند قد تقدمت بثلاثة نماذج للإصلاح وهي :

١- النموذج المركزي المعدل

٢- نظام العقد

٣- نظام الكوبون

وقد تم استبعاد الأول لعدم فناعة القيادة القطرية به ، وتم اختيار الثاني مع تأجيل

الثالث باعتباره خطوة لاحقة للاختيار الثاني .

ويتكون النظام من أطراف ثلاثة : الحكومة الممولة والمنظمة، المشغلون لهذه المدارس، والأهالي وهم الذين يقومون بالاختيار. كما يقوم على مبادئ أربعة هي : **الاستقلالية** وتعني استقلالية إدارة المدرسة في رؤيتها التعليمية وكيفية إدارتها . **المحاسبية** وهي أن مع الاستقلالية هناك محاسبة ومتابعة من هيئة التعليم والتقييم ومجالس الأمناء لضمان سير إدارة المدرسة وفق الرؤية والإستراتيجية التي وضعتها وتم اعتمادها . **التنوع** التنوع يقصد

بها تتوع كل مدرسة عن الأخرى في منهجيتها ومن ثم مخرجاتها ، سواء التوجه إعلامي أو طبي أو هندسي أو أي مهنة يمكن أن تشكل مجالاً لتخصص الطلاب . الاختيار ويقصد به حق اختيار أولياء الأمور للمدرسة التي تراها أنسب وأفضل لمستقبل أبنائهم ، وفق التنوع السابق الذكر .

ونستطيع أن نقول أن الاستقلالية هي عصب المشروع، وقد سميت المدارس (المستقلة) استناداً إلى هذه الصفة . وقد كان النظام يتيح ربحاً معقولاً للمشغل، لأن مثل هذا الربح سوف تدفع المشغل من تحسين مدخلات العملية التعليمية (معلم - مصادر تعلم - طرق تدريس إلخ) ليضمن إقبالاً من الأهالي على مدرسته . والاستقلالية مع الربح سوف تدفع المشغلين إلى بذل أقصى جهد لكي يحقق طلابهم أحسن تعلم . وهذا ما يسعى له إصلاح النظام .

الترويج للمشروع :

وفق هذه الرؤية لمشروع (تعليم لمرحلة جديدة) أخذ الإعلام يروج لهذا المشروع باعتباره المنقذ والمصلح للعملية التعليمية التي يؤمن الجميع بضرورة إصلاحها ، وصرحت في حينه رئيسة جامعة قطر وعضو اللجنة التنفيذية للسياسة التعليمية (أن هذا المشروع ليس للتجربة وإنما هي إستراتيجية بدأنا بها ، وإن فشلت فالفشل لا يعود للاستراتيجية وإنما للقائمين على تنفيذها) !

وعلى ضوء مثل هذه التصريحات أخذ الإعلان لهذا المشروع طابع الاحتفالية به وبشكل مبالغ فيه ، وهي في حقيقة الأمر ترسخ رغبة النجاح المسبق للمشروع في تطبيقه ، لعلها إستراتيجية إعلامية قصد بها تهيئة المجتمع واحتضانه لهذا المشروع والقبول بمخاطره ، بالرغم من أن هناك من تحفظ على المشروع منذ طرحه وبتوجس من أهدافه أكثر من آليات تطبيقه ، ولكن بدأ أن معظمهم مؤمنين بهذه الضرورة .

ونجح القائمون على هذه المبادرة في ذلك ، ومما ساعد على ذلك توفر الموازنات الضخمة والتي على أثرها تم تعميم تصاميم حديثة للمدارس توفرت فيها كل سبل التعليم والتعلم ، كما أن المدارس بدأت تحاول السير بمعزل عن المركزية في تسيير أمورها الإدارية وتنفيذ رؤيتها التعليمية ، والحقيقة أن بعض المدارس حققت الكثير من النجاح في هذا الجانب إلا أن الأمر لم يدم طويلاً .

مرحلة التراجع :

التاريخ كفيل بأن يحكم بأن ليس كل ما هو مُنزل من القمة - القيادة - بالضرورة صالحاً وقابلاً للنجاح حتى ولو قصدت به المصلحة العامة ، خاصة في المشاريع ذات العلاقة بالمجتمع بشكل عام ، ما لم يفهمه المجتمع ويتقبله .

كما ذكرنا سابقاً توفرت لمبادرة (تعليم لمرحلة جديدة) كل سبل النجاح من تبني القيادة لها ومن توفر الموازنات الضخمة ومن توفر بيئة اجتماعية قابلة وراغبة في التغيير ، لذلك يُعد حديث رئيس الجامعة في محله من حيث المبدأ ، وإن كان يعكس نظرة متعالية في رؤيتها تتجاوز المجتمع .

لكن هناك عوامل خارجية كان لها أثر على المزاج الاجتماعي في تقبل المشروع بماهيته ، حيث كان العالم لا زال يعيش هاجس وأجواء عامة تحمل آثار أحداث سبتمبر التي عبر على اثرها العديد من الكتاب والسياسيين إلى ضرورة تغيير المناهج الدراسية في الدول العربية . ومع ضعف القائمين على هذا المشروع في التواصل الفعال والحقيقي مع الجمهور يشرح تفاصيل المبادرة بعيداً عن الهواجس التي صاحبته.

ونتيجة ضعف التواصل بدى أن المجتمع يتراجع عن دعمه لهذا المشروع ، مع تلقيه أول بوادر الصدمات التي تعكس كما ذكرنا سابقاً هواجس الجو العام العالمي ، وكانت أول تلك الخطوات متمثلة في التحفظات التي أثرت حول اعتماد تدريس المواد العلمية باللغة الإنجليزية ، مع تجاهل مادة التربية الإسلامية من معايير المناهج الأساسية التي اعتمدها المجلس .

وهو ما أوجد ضغطاً كبيراً على القائمين على تنفيذ مشروع - تعليم لمرحلة جديدة - إذ سرعان ما عبر عن نفسه في سلسلة من التراجعات التي توالى تباعاً ، فتم التأكيد لاحقاً على أن مادة التربية الإسلامية هي جزء أساسي من المنهاج .

مثل هذا القرار ما كان أن يحدث لو تفكر القائمين على المشروع صدى استبعاد مادة التربية الإسلامية من الاعتماد ، والتراجع عززت هواجس المجتمع من المشروع برمته .

ثم تبع ذلك التراجع عن واحدة من مكونات المشروع الأساسية وذلك . بإلغاء الانفصال بين صاحب الترخيص والمدير بحيث أصبح صاحب الترخيص والمدير شخص واحد، ثم

تحديد جنسية المشغل بأن يكون قطري فقط ولم تعد متاحة للجميع بغض النظر عن الجنسية . وإلغاء الأرباح التي يمكن أن يحققها صاحب الترخيص من إدارته للمدرسة .

وقبل ذلك وأثناء سير تنفيذ المشروع حدثت الكثير من الأحداث التي أثرت في القناعات والعملية التعليمية برمتها ، مثال ذلك حدوث أول اختلاف أو خلاف في وجهات النظر بين إدارة (راند) مع مدير هيئة التعليم - كان يتأسس الهيئة في حينها الدكتور درويش العمادي - ليتم إزاحته على الفور ، مما شكل صدمة لدى التربويين بشكل عام ، لذلك شكلت السياسة اللاحقة لهيئة التعليم مجرد أداء تنفيذية راضخة لتعليمات (راند) .

ثم تلت ذلك عدة حوادث قد تكون جانبية ولكن لها آثارها على قناعات المجتمع بهذا المشروع ، وتمثل ذلك في حادثة الغش الشهيرة والتي كشفتها طالبة بالمرحلة الإعدادية عبر برنامج وطني الحبيب ، ليتضح بعد ذلك عبر التحقيقات أن بعض المدارس قامت بتلقين الطلاب إجابات الاختبارات الوطنية ، وما ضاعف من اهتزاز ثقة المجتمع بهذا المشروع عدم اتخاذ إجراءات رادعة تجاه هذه المدارس وهو ما أسهم في هذا التوجه - الغش - لدى الكثير من المدارس المستقلة لاحقاً في سعيها للتميز حتى لو أفرز ذلك مؤشرات غير صحيحة .

ثم انتقلت عملية التراجع إلى مستويات متقدمة لتمس أسس مشروع (تعليم لمرحلة جديدة) والمتمثلة في الاستقلالية والمسؤولية والتنوع والاختيار .

أما الاستقلالية فيمكن القول حالياً إن إدارات المدارس المستقلة لم تعد تملك منها - الاستقلالية - ما يعكس واقعية هذا المبدأ ، فلم تعد إدارة المدرسة تملك حق التوظيف دون الرجوع إلى الموارد البشرية بالمجلس الأعلى للتعليم ، أو صرف أي مبلغ أو مكافأة من الموازنة دون موافقة الإدارة المالية .

أما مبدأ المسؤولية ونظراً لكثرة تدخلات هيئة التعليم في فرض تعميماتها وتوجيهاتها وقراراتها أصبح من الصعب الحديث عن المسؤولية المستقلة للمدرسة دون أن تتحمل هيئة التعليم مسؤولياتها فيما آل إليه الوضع التعليمي ، وهذا ما ترفضه هيئة التعليم حالياً .

كذلك الحال في مسألة التنوع في التعليم وفق رؤية كل مدرسة ، حيث كانت لكل مدرسة مشروع ورؤية وأهداف متميزة وفق ما تقدموا به وتم اختيارهم على ضوء تلك المشاريع المقدمة ، ولكن كل ذلك بدأ يتبخر ولم تعد المدارس فيما بينها فروقات يمكن التعويل عليها

للاختيار ، نظراً لتدخل هيئة التعليم في إدارات المدارس بشكل مبالغ فيه ، لتشكيل المدارس حالياً خط واحد لا يمكن الحديث عنها وفق مبدأ التنوع .
وعلى ضوء ما سبق لم يعد بالإمكان الحديث عن الاختيار لأولياء الأمور بفعل تشابه هذه المدارس وغياب التنوع .

وفق ما سبق جعل من عملية الإيمان بهذا المشروع شيئاً يصعب هضمه من التربويين وأهل التعليم ، ولذلك بدأ واضحاً أن الميدان التعليمي يفرغ من أهله ، ليتم ملء هذا الفراغ بموظفين لا يعون وغير مدركين لمجمل العملية التعليمية ، لذلك خرج الصدام من الداخل إلى الخارج - المجتمع - والذي سرعان ما أكتشف أن هذا المسار يتعارض مع الكثير من ثوابته - بغض النظر عن قناعتنا بهذه الثوابت - بدأ أن هذا المجتمع أدرك أن العملية التعليمية ومبادرة (تعليم لمرحلة جديدة) ليست الحلم الذي كان يتمناه ولا المشروع الذي كان يأمل أن ينهض به وبأبنائه ، وتعزز ذلك بسوء التواصل وضعفه مع المجتمع .

إستراتيجية التعليم ٢٠١١ - ٢٠١٦

لعل من يطلع على هذه الاستراتيجية يكتشف حجم العلل التي تحاول أن تعالجها في السنوات القادمة ٢٠١١ - ٢٠١٦ ، وهي علل كان يفترض تجاوزها وفق رؤية واهداف (تعليم لمرحلة جديدة)!!

إلا أن الفاجعة أن تتكرر كل تلك المشاكل التعليمية بعد كل هذه السنوات من الجهد البشري والمادي ، لتكون الخاتمة توصيات مفزعة بعد ثمان سنوات من تطبيق مشروع (تعليم لمرحلة جديدة) !

وقد أوصت الاستراتيجية بالكثير من التوصيات وأشار إلى بعض العلل ، ولكن في حقيقتها تجاوزت رأس البلاء وعلة الداء والمتمثلة في إدارة هذه المبادرة وسوء أدائها .

ونذكر بعض تلك الملاحظات والتي منها :

- ضعف الحافز لدى الطلاب .
- ضعف النظام والالتزام في الصفوف .
- غياب التقطير في المعلمين .
- ضعف النتائج والمخرجات .

ونذكر منها ما يلي فيما يخص المعلمين :

- عدم انضباط الكثير من الطلبة ، وإزعاجهم لجو حجرة الدراسة وعدم احترامهم للمعلمين، لاسيما المعلمين غير القطريين.
- يصعب عليهم معاقبة الطلبة لأنهم سيشتكون لأولياء أمورهم أو لدى مدير المدرسة.
- لا يسمح لهم بترسيب الطلبة في الامتحانات وإذا رسبوا عادة ما يتم إعطاؤهم امتحانات أسهل تمكنهم من النجاح.
- لا يكمل الطلبة واجباتهم المدرسية بانتظام الأمر الذي دفع بعض المعلمين إلى التوقف عن إعطائهم مثل هذه الواجبات.

وتدل البحوث التي أجريت مؤخراً على أن طلبة المدارس المستقلة في قطر يتلهون في الصف ولا يتابعون المحاضرات بشكل جدي بما لا يقل عن ثلث وقت الحصة. وتزيد نسبة اللهو في الصف ١٠% في مدارس البنين عنها في مدارس البنات .
وأترك لكم حرية الاستطراد في قراءة استراتيجية التعليم في قطر ٢٠١١ - ٢٠١٦ لمزيداً من وضوح الرؤية ، مع التذكير بأن هناك الكثير من التناقضات في هذه الاستراتيجية وهي تعكس حالة فريدة من نوعها لعلي الخصها في كيفية وضع استراتيجية في ظل قصور واضح في البيانات ، يعترف بها القائمين على الاستراتيجية !

كلمة أخيرة :

لعل كلمة الدكتورة بدرية العماري خير ما نختم به ، حيث تقول في كتابها محاولات إصلاح التعليم في دولة قطر - أعاصير غربية أم شرائط حريرية - لابد أن نعترف ضمناً وعلنياً بأهمية التنوع والاختلاف في الرأي بين المجموعات المختلفة من الناس في المجتمع ، فلكل منهم تصوره ونمط خاص في معارضة مبادرة التعليم أو تأييدها ، ولكن الفرق الأساس بين الداعمين للمبادرة والمعارضين لها وغيرهم من أفراد المجتمع هو أن كلاهما يمتلك منطقاً مختلفاً في البحث والعمل والعلاقة بالنظام التربوي والتعليمي في المجتمع القطري بشكل عام ، ومن هنا نستنتج أنه قد يكون من الصعب أن يكون هناك بديل أو مقترح واحد يطبق ويتفق عليه كل هؤلاء الناس ويجتمعون عليه، ولكن يمكن التغريب بين وجهات النظر من أجل المصلحة العامة للجميع .

المصادر

- ١- بدرية مبارك العماري . محاولات إصلاح التعليم في دولة قطر - أعاصير غربية أم شرائط حريرية عبدالله جمعة الكبيسي .النظام التعليمي في دولة قطر - تعليم لمرحلة جديدة
- ٢- عبدالعزيز عبدالله الجلال . تربية اليسر وتخلف التنمية . مدخل إلى دراسة النظام التربوي في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط . الكويت . ١٩٨٥
- ٣- محمد هلال الخلفي . إلى أين يسير نظامنا التعليمي . صحيفة الراية . ٤ و ٦ أكتوبر ٢٠٠٩
- ٤- استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر ٢٠١١ - ٢٠١٦ (استراتيجية قطاع التعليم)